تقييم الالتزام بالافصاح عن البنود الشرعية في التقارير المالية السنوية لعينة من المصارف الاسلامية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

م.د. عبد الرحمن سعيد علي العبيدي
جامعة الانبار –كلية الادارة والاقتصاد – قسم المحاسبة
as89ali@uoanbar.edu.iq

Evaluation of the commitment to disclose Sharia items in the annual financial reports of a sample of Islamic banks listed on the Iraq Stock Exchange

Abdulrahman Saeed Ali ALobaidi , PhD
Aminstration and aconomic college – university of Anbar

تاريخ استلام البحث	2024/10/23	تاريخ قبول النشر	2024/12/11	تاريخ النشر	10 /4 /2025

المستخلص :

هدف هذا البحث الى اختبار مدى الافصاح عن البنود الشرعية في التقارير المالية في المصارف الاسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية . اذ يحظى الافصاح عن البنود الشرعية باهتمام فئات متعددة من مستخدمي التقارير المالية لاجل اتخاذ القرارات المناسبة . وقد تم تحديد 22 بنداً لاختبار مدى الافصاح عنها في التقارير المالية لعينة البحث المكونة من 11 مصرفا اسلامياً من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، حيث تم اعتماد قائمة فحص لتحقيق الغرض من هذا البحث. وتوصل البحث الى ان نسبة الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية تتراوح بين 54 % الى 68 % و هذه النسب تعد ذات مستوى متوسط و لا تلبي حاجة متخذي القرارات من المستثمرين وغيرهم بشكل واف . كما توصل البحث الى ان الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية لا يحظى بالاهتمام المطلوب من قبل المصارف الاسلامية ولا من قبل الجهات المنظمة للأسواق المالية اذ تعتمد المصارف الاسلامية على نموذج شبه ثابت من البنود التي يتم الافصاح عنها في التقارير المالية السنوية.

الكلمات المفتاحية : الافصاح الشرعي ، المصارف الاسلامية ، البنود الشرعية

Abstract:

This research aims to test the extent of disclosure of Sharia items in the financial reports of Islamic banks listed in the Iraq Stock Exchange. Disclosure of Sharia items is of interest to various categories of users of financial reports in order to make appropriate decisions. 22 items were identified to test the extent of their disclosure in the financial reports of the research sample consisting of 11 Islamic banks listed in the Iraq Stock Exchange, where a checklist was adopted to achieve the purpose of this research. The research found that the percentage of disclosure of Sharia controls ranges between 54% and 68%, and these percentages are considered at an average level and do not adequately meet the needs of decision makers from investors and others. The research also found that disclosure of Sharia controls does not receive the required attention from Islamic banks or from the regulatory authorities of the financial markets, as Islamic banks rely on a semi-fixed model of items that are disclosed in the annual financial reports.

Keywords: Sharia disclosure, Islamic banks, Sharia items.

المقدمة ومنهجية البحث والدراسات السابقة

تتميز المصارف الاسلامية بخصوصية الاحتكام للضوابط الشرعية في جميع تعاملاتها المالية وهذا الامر يولد احتياجات خاصة لمستخدمي التقارير المالية لهذه المصارف من المعلومات لا سيما تلك التي تتعلق بالبنود و الضوابط الشرعية للتعاملات المالية في تلك المصارف . اذ لا تقتصر احتياجات مستخدمي التقارير المالية للمصارف الاسلامية على معلومات تتعلق بالأداء المالي ونتائج العمليات بل يتعدى ذلك الى الحاجة لمعرفة مدى توافق طبيعة العمليات ومكونات التقارير المالية مع البنود و الضوابط الشرعية التي يفترض ان تمتثل لها جميع العمليات التي تقوم بها تلك المصارف . ان الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية والفتاوى الخاصة بالعمليات المصرفية لا بد ان تكون واضحة ومعتمد على اسس شرعية ثابتة وفق القواعد الفقهية المعتبرة وفي الوقت ذاته ينبغي ان تعمم على جمهور المستخدمين للتقارير المالية لخلق صورة واضحة عن شرعية العمليات المصرفية من اجل مساعدة أولئك المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المختلفة . ان الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية ومدى الالتزام بها يمثل حاجة مهمة لشرائح واسعة من المجتمع الذي تعمل به تلك المصارف . وبما ان تلبية حاجة المجتمع من المعلومات هو احد الاهداف الاساسية للمحاسبة فان الافصاح عن تلك البنود و الضوابط يمثل جزاءً مهماً من التقارير المالية التي تقدمها ادارات تلك المصارف للجمهور.

وقد حظي القطاع المالي الاسلامي بمكانة لا يستهان بها على مستوى الاقتصاد العراقي كما هو الحال في كثير من الدول الاسلامية الاخرى مثل المملكة العربية السعودية و غيرها ، وفي الوقت ذاته فقد ازداد الاهتمام من قبل مستخدمي التقارير المالية للبنوك الاسلامية بجوانب الافصاح المختلفة . ولقد ساهمت عدة منظمات في تشكيل مجموعة معايير شرعية تتعلق بالإفصاح والمحاسبة مثل المعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية Accounting and Auditing Organization for Islamic (AAOIFI) Financial Institutions اذ ركزت المعايير الصادرة عن الهيئة على معايير الافصاح المحاسبي لتقييم جودة المعلومات التي يتضمنها التقارير المالية (شاهين والحديدي ، 2017 : 4) . ان الافصاح في البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام يزيد ويحسن من قيمتها السوقية (Tabash, 2019 : 5) وذلك نظرا لان الافصاح المتزايد يلبي مصالح الاطراف المتعددة وبالتالي تحسين قيمة تلك الوحدات الاقتصادية . وسيتم تقسيم البحث الى عدد من مبحثين حيث يتضمن المبحث الاول الاطار النظري للافصاح عن البنود الشرعية اما المبحث الثاني فيتضمن الجانب التطبيقي للبحث وينتهي البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

1- مشكلة البحث :

تأتي مشكلة البحث من أنه على الرغم من ان المعايير المحاسبية توجب الافصاح عن المعلومات الضرورية لمتخذي القرارات و ان توصيات الهيئات المختصة والدراسات والابحاث السابقة تدعو الى زيادة الافصاح بما يلبي حاجة مستخدمي التقارير المالية للمصارف الاسلامية ألا ان واقع المصارف الاسلامية يبين ان الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية التي تحكم المصارف الاسلامية محدود جداً و لا يوضح الأسس الشرعية الحاكمة لعمليات تلك المصارف بما يلبي حاجة المستخدمين بالوقوف على مدى التوافق مع الشريعة الاسلامية . ويلاحظ انه لا توجد

دراسة تناولت الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية بالاتجاه الذي يسلكه هذا البحث من حيث القواعد والاسس الفقهية . و في ضوء ما سبق فان مشكلة البحث يمكن صياغتها بالسؤال التالي :

ما مدى الإفصاح عن البنود الشرعية في التقارير المالية السنوية للمصارف الاسلامية العراقية ؟

2- أهداف البحث :

يسعى هذا البحث الى تحقيق عدد من الاهداف وهي :

1- التعرف على متطلبات الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية والتوافق مع الشريعة في التقارير المالية للمصارف الاسلامية .

2- التعرف على مستوى الافصاح للجوانب المتعلقة بالبنود و الضوابط الشرعية في التقارير المالية للمصارف الاسلامية في العراق.

3- تحديد العوامل التي يمكن أن تؤثر على مستوى الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية في التقارير المالية للمصارف الاسلامية .

3- أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية التوافق مع متطلبات الشريعة الاسلامية بالنسبة للمجتمع الاسلامي و الوقوف على الأسس والبنود و الضوابط التي تحكم العمليات المصرفية بما يتلاءم مع البنود و الضوابط الشرعية والقواعد والأسس الاسلامية ذات الصلة . ويتوقع ان يساعد هذا البحث المهتمين بالقطاع المالي الاسلامي في تطوير وتعزيز هذا القطاع و تعزيز الجانب النوعي من الافصاح في التقارير المالية للمصارف الاسلامية ، و كذلك تثقيف مستخدمي التقارير المالية للمصارف الاسلامية بأهمية الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة فضلا عن الاهمية المتوقعة باضافة مساهمة في الادابيات المحاسبية في مجال المحاسبة الاسلامية والافصاح الشرعي.

4- فرضيات البحث :

في ضوء الدراسات السابقة فقد بني البحث على فرضية أساسية وهي :

" تلتزم المصارف الاسلامية العراقية بمتطلبات الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية "

5- منهجية البحث :

تم استخدام المنهج الاستنباطي التحليلي في الجانب النظري المتعلق بموضوع الافصاح الشرعي بشكل خاص والافصاح المحاسبي بشكل عام والعوامل المؤثرة على الافصاح عن التوافق مع المتطلبات الشرعية في المصارف الاسلامية . كما تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي للبحث وذلك من خلال مراجعة التقارير المالية السنوية للمصارف التي شملها البحث والتركيز على فقرات الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية لعمل تلك المصارف .

6- حدود البحث :

يقتصر نطاق هذا البحث على المصارف الاسلامية في العراق حيث يغطي الجانب النظري مفهوم الافصاح المحاسبي بشكل عام والافصاح الشرعي بشكل خاص ، اما الجانب التطبيقي فيغطي التقارير المالية للمصارف عينة البحث و مقارنتها مع معايير الافصاح الشرعي للمؤسسات المالية الاسلامية وما توصلت اليه بعض الدراسات السابقة . اما الحدود الزمانية فتم فحص التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث للمدة من 2020 الى 2023 .

دراسات سابقة :

تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع هذا البحث ويمكن تلخيصها بالشكل التالي :

1- دراسة (الصاعدي والسويد ، 2023)

" مدى التزام المصارف المدرجة في سوق المال السعودي بمتطلبات العرض والافصاح عن التوافق مع الشريعة الاسلامية في التقارير المالية السنوية : دراسة تطبيقية "

تناولت هذه الدراسة الاطار العام للتوافق مع الشريعة الاسلامية وبيان متطلباته في ضوء معيار المحاسبة الدولي (1) (عرض القوائم المالية) وبيان مسؤولية الادارة تجاه ذلك حيث شملت الدراسة عدد من المصارف الاسلامية السعودية للمدة (2020-2027) . وتوصلت الدراسة الى انخفاض مستوى الالتزام بالإضافات على المعيار الدولي رقم (1) حيث تراوحت نسبة الالتزام من 35% الى 38% . كما توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة بين مؤشر الافصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة الاسلامية والعوامل التي اختبرتها الدراسة وهي (حجم المصرف ، الملكية ، الاداء المالي) .

2- دراسة (AL-sartawi ، 2020)

"Shariah Disclosure and the Performance of Islamic Financial Institutions"

تناولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الافصاح الشرعي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي . وقد شملت الدراسة التقارير المالية السنوية لأربع وتسعين مؤسسة مالية اسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي في نهاية عام 2017 . حيث تمت المقارنة بين مستوى الافصاح الشرعي والمسؤولية الاجتماعية باستخدام مؤشر يتكون من 24 بنداً . وقد توصلت الدراسة الى ان مستوى الافصاح الشرعي قد بلغ 76.15 % كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية بين الافصاح الشرعي والمسؤولية الاجتماعية.

3- دراسة (Abdullah & Bahloul , 2021)

"Disclosure, Shariah governance and financial performance in Islamic banks"

هدفت هذه الدراسة الى مناقشة أثر الافصاح والحوكمة الاسلامية على الاداء المالي للمصارف الاسلامية في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا و جنوب شرق آسيا . وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية بين الافصاح و كل من الحوكمة الاسلامية والاداء المالي في المصارف الاسلامية كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين الافصاح الشرعي والاداء المالي من خلال مؤشر العائد على الاصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE .

4- دراسة (AL- shammari, 2013)

"An investigation of voluntary disclosure by Kuwaiti Shariah-compliant companies"

هدفت الدراسة الى قياس مدى الافصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات الكويتية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية المدرجة في البورصة الكويتية وذلك من خلال التقارير المالية لتلك الشركات . و قد اختبرت الدراسة ثلاث انواع من الافصاح وهي الافصاح الاجمالي والافصاح التقليدي والافصاح الاسلامي . وتشير النتائج إلى أن متوسط الإفصاح الاختياري الإجمالي من قبل الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية هو 15% ، ولكن 17% و 13% للبنود التقليدية والإسلامية على التوالي.

المبحث الاول : تاطير نظري عن الافصاح عن البنود الشرعية في المصارف الاسلامية

1-1 : الافصاح في المصارف الاسلامية و أهميته

لقد حظي موضوع الافصاح المحاسبي بأهمية كبيرة في الأدبيات والبحوث المحاسبية لما له من تأثير على قرارات مستخدمي التقارير المالية ، حيث يشمل الافصاح المحاسبي الكشف عن معلومات كمية ونوعية يمكن ان يكون لها تأثير على قرارات المستخدمين الحاليين و المحتملين . و قد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB خصائص المعلومات (الملائمة) التي يكون لها تأثير على قرارات المستخدمين بأنها المعلومات التي تتميز بالخصائص الفرعية التالية : (FASB, 2010: 20)

أ- القدرة التنبؤية.

ب- القدرة التوكيدية .

ت- االأهمية النسبية .

وفي الآونة الاخيرة برز موضوع الافصاح الشرعي او الافصاح عن التوافق مع المتطلبات الشرعية في المؤسسات التي تطبق النظام المالي الاسلامي . ان الشريعة الاسلامية (القانون الاسلامي) تمثل خلاصة الافكار الاسلامية والمظهر الأكثر نموذجية لطريقة الحياة الإسلامية، وجوهر الإسلام نفسه ونواته. ولذلك، وخلافا للمؤسسات المالية التقليدية، تتحمل المؤسسات المالية الاسلامية مسؤولية التأكد من أن إدارتها وعملياتها وأنشطتها وأدواتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية(AL-sartawi, 2020 : 135) ، كما ان الاسلام يدفع بالافصاح خطوة الى الامام حيث يعتبر الافصاح في النظام الاسلامي تعبيرا عن المسؤولية تجاه الاطراف المختلفة من المستثمرين وأصحاب المصالح الاخرين وبهذا تبرز أهمية الفصاح الاختياري (الطوعي) في النظام المالي الاسلام . ويتكون المنظور الإسلامي للإفصاح من مطلبين أساسيين هما الإفصاح الكامل والمساءلة الاجتماعية اذ يتعلق مفهوم المساءلة الاجتماعية بمبدأ الإفصاح الكامل بهدف خدمة المجتمع الإسلامي (AL- shammari, 2013 : 24) .

ان المصارف الاسلامية ملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية المعمول بها و الالتزام بتعليمات تنفيذها وفي الوقت نفسه تحتاج المصارف الاسلامية لتلبية حاجة مستخدمي تقاريرها المالية بالإفصاح عن مدى توافق العمليات مع

ضوابط الشريعة الاسلامية اذ يوفر هذا الافصاح معلومات عن مدى التزام المصارف الاسلامية بالبنود و الضوابط الشرعية . وبهذا فان المصارف الاسلامية ينبغي ان تفصح عن التوافق مع البنود و الضوابط الشرعية فضلا عن متطلبات الافصاح التي توجبها المعايير الدولية . و يمكن تعريف متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية بأنها " كافة المعلومات الكمية والكيفية التي تمكن المستخدمين من معرفة طبيعة البنود والعناصر في التقارير المالية؛ وذلك لمساعدتهم في القدرة على الحكم على تعاملات الشركة، والتصنيف الشرعي لها " (الصاعدي والسويد ، 2023 : 64) .

ويمكن القول ان الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية يمثل احد اوجه الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية اذ ان ثقافة المجتمع الاسلامي تحتم الالتزام بضوابط الشريعة الاسلامية من حيث الحلال والحرام وربما في بعض المجتمعات يتقيد المجتمع بالآراء الفقهية المذهبية وبالتالي فان هذا الامر يوقع مسؤولية على المصارف الاسلامية ان تفصح عن البنود و الضوابط التي بنيت عليها السياسات والمعاملات والاجراءات المتبعة حيث يضمن ذلك ثقة أصحاب المصلحة ومستخدمي التقارير المالية بشرعية التعاملات وان القرارات التي سيتخذونها ستكون في مصالح لا تشوبها معاملات محرمة او مشبوهة .

2-1 : أهمية الافصاح عن البنود الشرعية

تأتي أهمية الافصاح عن البنود الشرعية من اعتبار ان أي معلومات يمكن ان تؤثر على قرارات المستخدمين من المستثمرين وغيرهم فهي معلومات ملائمة ، و لا شك ان المعلومات المتعلقة بالإفصاح عن البنود و الضوابط الشرعية لها ارتباط وثيق بقرارات فئات متعددة من أصحاب المصالح . ويمكن تحديد أوجه أهمية الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية بعدة جوانب بالشكل التالي :

1- الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية والاداء المالي :

في المصارف والشركات التي تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية يكون الاعتبار الاهم لجواز التعاملات المالية و انسجامها مع البنود و الضوابط الشرعية قبل اعتبارات الربح وتحصيل الاموال لذا فان الاداء المالي للمصارف والشركات التي تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية يتم الحكم عليه ليس فقط من خلال المؤشرات المالية بل قبل ذلك من خلال توافقها مع المتطلبات الشرعية . وبالتالي فان الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية يعطي تأكيدا لاصحاب المصالح بأن الاداء المالي يتوافق مع المتطلبات الشرعية وان استثماراتهم الحالية او المستقبلية بأيدي أمينة وفي مجالات شرعية وفي الوقت ذاته فان الإفصاح عن المعلومات وفقًا للشريعة الإسلامية يمكن أن يرفع من قيمة الشركة من خلال الإفصاح المعزز والمسؤولية عن تحسين ثقة الأطراف المهتمة في امتثال البنوك الإسلامية للشريعة الإسلامية (Albarrak & El-Halaby. 2019 : 32) . وبالرغم من ذلك فان دراسة (Ben Abdallah, M., & Bahloul, S. 2021, 248) أكدت بأن الافصاح عن الامور الشرعية يتناسب عكسيا مع الأداء المالي وربما يرجع ذلك الى القيود التي تفرضها الشريعة الاسلامية على التعاملات المالية (التعاملات المالية المحرمة) مثل مسالة القروض الربوية وغيرها . وقد يرجع السبب في هذا التعارض بين الدراسات السابقة الى اختلاف وسائل القياس المتبعة و كذلك البيئة التي تمت دراستها .

2- الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية والاداء الاجتماعي :

يعتبر الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية أمراً ضرورياً لتلبية حاجة المجتمع المهتم بمدى تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية في التعاملات المالية للشركات والمصارف الاسلامية للاطمئنان على شرعية استثماراتهم وسلامة القرارات التي يتخذونها . وعليه فان الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية يمكن ان يعزز من الاداء الاجتماعي للمصرف من خلال تقديم أولوية مصالح المجتمع مثل تقديم المشاريع الخيرية ودعم فئات معينة من المجتمع ودعم البيئة وغير ذلك من الامور التي تحث على تطبيقها مبادئ الشريعة الاسلامية .

3- الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية وزيادة ثقافة متخذي القرارات :

نظرا لانتشار الصيرفة الاسلامية في مختلف البلدان واهتمام اصحاب المصالح بزيادة الافصاح في التقارير المالية فان الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية في المصارف الاسلامية من شانه ان يزيد من ثقافة متخذي القرارات فيما يتعلق بالأسس الشرعية التي استندت عليها المعاملات المالية التي تقوم بها المصارف وبالتالي تحسين قدرتهم على اتخاذ القرارات وزيادة المعلومات لديهم .

4- الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية ونشر الثقافة المالية الاسلامية :

تحتاج المصارف والشركات التي تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية وتتبنى منهج المالية الاسلامية الى زيادة الافصاح لغرض نشر هذه الثقافة وتعزيز سمعة ومكانة المصارف الاسلامية بين المستثمرين وزيادة قابلية الافراد والشركات الاخرى على التعامل معها . ومن خلال الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية التي تحكم عمل المؤسسات المالية الاسلامية يكون هناك حافز اقوى ودعم أكثر للمالية الاسلامية حيث يكون من الواضح لاصحاب المصالح والمستثمرين وغيرهم ان منهج المالية الاسلامية هو منهج رصين ويمتاز بالملاءة المالية والقوة والقدرة على البقاء والتنافس.

1- 3 : العوامل المؤثرة في الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية

عنيت بعض الدراسات السابقة باختبار عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على جودة وحدود الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية في بلدان مختلفة . وسنقوم هنا باستعراض ومناقشة عدد من تلك العوامل :

أ- **حجم الشركة** : بحسب دراسة (Hajji & Ghazali, 2013) فان حجم الشركة يؤثر على جودة وحدود الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية اذ كلما زاد حجم الشركة زاد عدد الاطراف ذات المصلحة وبالتالي تحتاج الشركة الى زيادة كمية وجودة الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية لتلبية الحاجات المتعددة لأصحاب المصالح المختلفين

ب- **حجم مجلس الادارة** : بحسب دراسة (Hajji & Ghazali, 2013) فان حجم مجلس الادارة له تأثير على جودة وحدود الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية ، ويرجع ذلك الى ان كبر حجم مجلس الادارة من شأنه

أن يوفر خبرات متعددة في مجالات متعددة مما يوفر بيئة مؤسساتية أكثر شفافية وبالتالي زيادة وتحسين مستويات الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية اذ يعكس ذلك التوجهات المتعددة داخل مجلس الادارة .

ت- **الرافعة المالية والاداء المالي** : بحسب دراسة (Hajji & Ghazali, 2013) فان الرافعة المالية لها تأثير هامشي على جودة وحدود الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية . وقد أثبتت دراسة (Albarrak & ElHalaby, 2019 : 32) وجود تأثير ايجابي للأداء المالي للمصارف الاسلامية على مستوى الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية في التقارير المالية لتلك المصارف .

ث- **ملكية الحكومة (تركيب الملكية)** : بحسب دراسة (Hajji & Ghazali, 2013) فان ملكية الحكومة لها تأثير كبير على جودة وحدود الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية . وفي الوقت نفسه فان دراسة (الصاعدي والساعدي ، 2023 : 80) أثبتت عدم وجود تأثير لتركيبة الملكية على الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية ، وقد يرجع السبب في ذلك الى اختلاف البيئة والقوانين المحلية المنظمة والتوجهات الحكومية وفلسفة الادارة وغيرها من الاسباب.

ج- **الاداء الاجتماعي** : بحسب دراسة (AL-sartawi, 2020 : 155) فان هناك علاقة سلبية بين الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية والاداء الاجتماعي اذ ان المسؤولية الاجتماعية تحتم على الشركات الدخول بالتزامات اضافية وتحمل أعباء اضافية وبالتالي قد يحدث نوعاً من التعارض بين الافصاح الشرعي والاداء الاجتماعي.

ح- **نوع القطاع والبيئة المحيطة** : يؤثر نوع القطاع الذي تنتمي اليه الشركة والبيئة التي تعمل فيها على كمية ونوعية الافصاح الاختياري ومن ضمنه الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية (Toseef & alnodle, 2018 :17) اذ يعتبر ذلك من التحديات التي تواجه الشركة للرد على الانتقادات التي يمكن ان تواجهها بشأن الحوكمة والافصاح الشرعي حيث يكون الرد بمزيد من الافصاح الشرعي للرد على الانتقادات و التساؤلات التي يوجهها المجتمع للشركة.

خ- **تكوين مجلس الادارة** : يؤثر تكوين مجلس الادارة على التوجه نحو الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية ويقصد بتكوين مجلس الادارة التنوع بالاختصاصات وعدد الاعضاء و نسبة ملكيتهم في أسهم الشركة وغير ذلك من خصائص مجلس الادارة ، اذ كلما تنوعت التوجهات داخل مجلس الادارة ادى ذلك الى زيادة التوجه نحو زيادة الافصاح ومنه الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية .

د- **السمات والخصائص الداخلية للشركة** : اذ تشمل تلك السمات (حجم الشركة و الاداء المالي والحوكمة وتكوين مجلس الادارة وغيرها من الخصائص الداخلية للشركة التي قد تؤثر على قابلية الشركة وتوجهها نحو الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية . لقد قامت عدة دراسات سابقة باختبار العلاقة بين تلك العوامل والافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية ومنها دراسة (الصاعدي والساعدي ، 2023 : 80) التي اثبتت عدم وجود تأثير

بين خصائص الحجم والملكية وبين مستوى الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية والتوافق مع متطلبات الشريعة الاسلامية في التقارير المالية للمصارف في المملكة العربية السعودية .

المبحث الثاني : تقييم الافصاح عن البنود الشرعية في التقارير المالية السنوية للمصارف الاسلامية في العراق

2-1 : مقدمة عن المصارف الاسلامية :

اولا :أهداف المصارف الإسلامية : تتنوع اهادف المصارف الاسلامية بين اهداف استثمارية وتنموية واجتماعية يمكن تلخيصها بالشكل التالي : (الشباني ، 2021 : 122)

1- اهداف استثمارية

تعمل المصارف الإسلامية على تثقيف المجتمع من خلال نشر الوعي بينهم و تنميته و ترشيد الإنفاق وهدف ذلك هو تعبئة و استقطاب الفائض من الموارد الاقتصادية والعاطل من رؤوس الأموال و توظيفها في قاعدة إسلامية مستقرة و صحيحة تتوافق مع الصياغة الإسلامية و ابتكار صياغة جديدة تناسب التغيرات التي تطرأ على السوق المصرفي في العالم و تتوافق مع الشريعة الإسلامية و للأهداف الاستثمارية للمصارف الإسلامية معالم عديدة .

أ- زيادة معدل النمو الاقتصادي زيادة المناسبة لكي تحقق الأمة تقدمها

ب- القضاء على البطالة وتحقيق ارتفاع في المستوى التوظيف لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع

ت- عامل ايه يا عين المشروعات الخاصة في المصارف الإسلامية ولا غير المصروف او مشاركة اصحاب القدرة الفنية و الخبرة في ذلك

ث- تقديم مختلف الخدمات والاستشارات الفنية والاقتصادية والإدارية والمالية

2- الاهداف التنموية

من سمات المصارف الإسلامية المميزة والرئيسية مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ولا يستهدف المصرف الإسلامي زيادة الأرباح فقط وإنما يقوم بمزاولة أنشطة مختلفة مراعيا في ذلك ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر وأن التنمية لابد أن يقترن معناها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وأن المصرف الإسلامي يتوقع ذلك في نظرته إلى التنمية و عليه في المصارف الإسلامية تعد من الأوعية المهمة التي تقوم بجمع ال مدخرات لغرض الاستثمار والمساهمة الفاعلة في عملية التنمية ولذلك فهي ترسم أهدافا ذات افاق بعيدة المدى تساعد الاقتصاديات الإسلامية في عملية تصحيح مسارها وعليه في المصارف الإسلامية يجب أن تكون من الأدوات الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي لكي يجذب رؤوس الأموال الإسلامية من خلال قيامها في توفير مناخ ملائم داخل بلدانها فضلا عن توظيف مواردها بشكل فعال لخدمة المجتمع الإسلامي .

3- الاهداف الاجتماعية

تعني المصارف الإسلامية بتقديم الخدمات الاجتماعية التي تهتم في خدمة المجتمع وتطويره وتلبيه الاحتياجات الاجتماعية من خلال الإسهام في تمويل المشروعات والنشاطات التي تحقق النفع الاجتماعي العام لاسيما للمحتاجين في المجتمع الأكثر حاجة من غيرهم أي الاقل دخلا من خلال القروض الحديثة ومن خلال الإسهام في المشروعات الاجتماعية الخيرية وذلك للاسهام لجمع أموال الزكاة وغيرها واستخدامها في الاوجه المخصصة لها والمحتاجين بالشكل الذي يتطابق مع قواعد الشريعة الإسلامية

ثانيا : السمات الأساسية للمصارف الإسلامية

للمصارف الإسلامية العديد من السمات التي تميزها منها : (الشباني ، 2021 : 156)

أ- لا يعد هدف المصارف الإسلامية الوحيد هو تحقيق الربح من خلال ما تمارسه له من أنشطة ولكنه من اهداف المصارف الإسلامية المهمة .

ب- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها المصرفية الذي تلتزم بتمويل الأنشطة التي تدخل في دائرة الحلال وتتجنب الأنشطة الأخرى الواقعة في دائرة التحريم لما فيها من أضرار خطيرة تلحق بالمجتمع

ت- الإطار الفكري الاقتصادي للمصارف الإسلامية مستمد من نظرية الاستخلاف وأساس هذه النظرية يقوم على أن الملك هو لله وحده والإنسان في الأرض مستخلف .

ث- تبذل المصارف الإسلامية قصارى جهدها لتقديم أفضل الخدمات و المنافع للمجتمع.

ج- توفر المصارف الإسلامية التمويل اللازم لاكبر الأنشطة الاقتصادية المهمة للمجتمع.

2-2 : مجتمع و عينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف الاسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقد تم اختيار عينة البحث (11) مصرفا اسلاميا هي الاكثر تداولاً في السوق وتمثل ما نسبته 50% من مجتمع البحث المكون من 22 مصرفا اسلاميا بحسب بيانات هيأة الاوراق المالية لسنة 2023 و هذه المصارف هي :

الجدول (1) المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	الرمز	تاريخ الادراج	رأس المال (د.ع)
1-	**المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية**	BIIB	2004	325,000,000,000
2-	المصرف الوطني الاسلامي	BNAI	2015	251.000.000.000
3-	مصرف اسيا العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل	BAIB	2018	250,000,000,000
4-	مصرف الطيف الاسلامي للاستثمار والتمويل	MTAI	2015	250,000,000,000
5-	مصرف ايلاف الاسلامي	BELF	2011	250.000.000.000
6-	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية	BKUI	2017	305,000,000,000
7-	المصرف الدولي الاسلامي	BINT	2016	260,846,000,000

8-	مصرف العطاء الاسلامي للاستثمار والتمويل	BLAD	2017	250.000.000.000
9-	مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل	BMUI	2019	250,000,000,000
10-	مصرف زين العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل	BZII	2016	250.000.000.000
11-	مصرف نور العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل	BINI	2016	250.000.000.000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الاوراق المالية www.isc.gov.iq

اذ يوضح الجدول (1) اعلاه المصارف الاسلامية (عينة البحث) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تفصح عن بياناتها المالية بشكل دوري (ربع سنوي) لتزويد المستفيدين ومتخذي القرارات بالمعلومات لغرض اتخاذ القرارات . ويبين الجدول ادناه بعض التفاصيل الخاصة بالمصارف عينة البحث وكما يلي :

الجدول (2) بعض تفاصيل الخاصة بالمصارف الاسلامية عينة البحث

ت	اسم المصرف	الرمز	الاسهم المتداولة (مليون سهم)	قيمة الاسهم المتداولة (مليون دينار)
1-	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	BIIB	5910.4	4016.4
2-	المصرف الوطني الاسلامي	BNAI	25070.9	12539.0
3-	مصرف اسيا العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل	BAIB	20397.1	21,615.3
4-	مصرف الطيف الاسلامي للاستثمار والتمويل	MTAI	619.3	512.7
5-	مصرف ايلاف الاسلامي	BELF	7.29	3.81
6-	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية	BKUI	104.9	97.6
7-	المصرف الدولي الاسلامي	BINT	156.9	314.8
8-	مصرف العطاء الاسلامي للاستثمار والتمويل	BLAD	34,786.7	4656.66
9-	مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل	BMUI	88910.6	88910.6
10-	مصرف زين العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل	BZII	93749.7	31874.9
11-	مصرف نور العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل	BINI	2.3	3.0

3-2 : جمع البيانات

تم اعتماد قائمة فحص لاختبار مدى توفر عدد من العناصر المتعلقة بالافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية في المصارف الاسلامية عينة البحث من واقع التقارير المالية السنوية للمدة من (2020 الى 2023) كما يلي :

الجدول (3) اهم البنود الشرعية للافصاح عنها

ت	العنصر
1	هل يقدم المصرف تأكيدات حول التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في تقاريرها السنوية؟
2	هل يؤكد المصرف على إنشاء هيئة أو وحدة لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؟
3	هل ينص المصرف على أن مسؤوليات هذه الهيئة هي التأكد من الالتزام بتعليمات الشريعة؟
4	هل يشير المصرف إلى استقلال هذه الهيئة؟
5	هل ينص المصرف على التزامه بقرارات هيئة الرقابة بشأن الالتزام بتعليمات الشريعة؟

6	هل ينص المصرف على أن هيئة الرقابة تتاح لها مراجعة سياسات المصرف وعقوده للتأكد من الالتزام بتعليمات الشريعة؟
7	هل ينص المصرف على أن هيئة الرقابة تمنح الحق في مراقبة التزام المصرف بقراراتها بشأن الالتزام بتعليمات الشريعة؟
8	هل يحدد المصرف أي وحدة أخرى يمكنها دعم هيئة الرقابة في واجبها؟
9	هل يفصح المصرف عن الاسس والبنود و الضوابط الشرعية التي تجيز التعاملات المالية للمصرف ؟
10	هل يبين المصرف الامور التي تختلف فيها اراء الفقهاء وكيف بنى المصرف اختياره لرأي معين ؟
11	هل تمت الإشارة إلى عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؟
12	هل تمت الإشارة إلى اسم رئيس هيئة الرقابة الشرعية؟
13	هل تمت الإشارة إلى أسماء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؟
14	هل يؤكد المصرف أن اختيار وتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية تم من قبل الجمعية العامة؟
15	هل تمت الإشارة إلى ما إذا كان أحد الأعضاء أو أكثر من الخبراء الماليين أو ما يعادلهم بموجب القانون المعمول به؟
16	هل تمت الإشارة إلى هيكل هيئة الرقابة الشرعية وعلاقتها بالوحدات الأخرى في المصرف ؟
17	هل تمت الإشارة إلى قائمة الخدمات أو الموافقات على الوثائق أو العقود التي تم تحقيقها خلال العام؟
18	هل تمت الإشارة إلى عدد الاجتماعات التي عقدت خلال العام؟
19	هل تمت الإشارة إلى القضايا التي تمت مناقشتها خلال الاجتماعات؟
20	هل تمت الإشارة إلى عدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو؟
21	هل هناك إشارة إلى عدد عمليات التدقيق أو التفتيش أو المراجعة التي قامت بها هيئة الرقابة الشرعية أو الإدارات التابعة لها خلال العام للتأكد من الالتزام بتعليمات الشريعة؟
22	هل هناك إشارة إلى التعويضات التي حصلت عليها هيئة الرقابة الشرعية؟

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على عدد من الدراسات السابقة

وقد تم تحديد هذه العناصر لأنها تغطي جميع الجوانب المتعلقة بالبنود و الضوابط الشرعية وبنفس الوقت فانه لا يوجد قانون يلزم المصارف الاسلامية بالإفصاح عنها فهي عناصر يكون الافصاح عنها اختيارياً .

4-2 : اختبار و تحليل البيانات

لغرض الوصول الى النتائج التي يسعى اليها البحث سيتم تطبيق قائمة الفحص لاختبار مدى توفر العناصر التي تشملها على المصارف الاسلامية عينة البحث . اذ سيتم ترقيم العناصر حسب تسلسلها في الجدول (2) اعلاه كما سيعطى الرمز (1) في حالة توفر العنصر و الرمز (0) في حالة عدم توفره كما في الجدول التالي :

الجدول (4) مدى توفر عناصر الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية

المصرف / العنصر	BIIB	BNAI	BAIB	MTAI	BELF	BKUI	BINT	BLAD	BMUI	BZII	BINI
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
3	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
4	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1

5	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
6	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
7	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
8	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
9	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
10	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
12	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
13	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
14	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
15	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	1
16	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
17	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	1
18	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1
19	0	1	0	0	0	1	0	0	1	1	0
20	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0
21	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0
22	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر : من اعداد الباحث

2-5 : مناقشة النتائج :

من خلال دراسة الجدل (4) تظهر لنا حقائق عن مستوى ونوعية الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية في المصارف الاسلامية وفق البنود التي تم اختيارها في هذا البحث مما يمكن من تحديد مستوى الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية في المصارف عينة البحث. فنلاحظ ان هناك قسم من البنود تم الافصاح عنها من قبل جميع

المصارف عينة البحث وهذه البنود أغلبها هي بنود الزامية بموجب القوانين واللوائح المنظمة ، أما القسم الاخر من البنود التي لم تفصح عنها أغلب المصارف عينة البحث فانها بنود اختيارية لذا نلاحظ ان قليل من المصارف عينة البحث قامت بالافصاح عنها . كما نلاحظ ان البنود التي تمت الافصاح عنها في سنة معينة يتم الافصاح عنها في السنوات اللاحقة بدون ان يضاف اليها بنود اخرى وهذا يدل على الروتين والاعتياد في اعداد التقارير المالية والافصاح عن المعلومات.

و بعد دراسة التقارير المالية للمصارف عينة البحث وحسب ما أظهره الجدول (4) اعلاه يمكننا الان تحديد درجة الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية لكل مصرف من المصارف عينة البحث كما يلي :

الجدول (5) درجة الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية للمصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	الرمز	البنود التي تم الافصاح هنا من أصل 22 بنداً	الدرجة %
1	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	BIIB	12	54
2	المصرف الوطني الاسلامي	BNAI	13	59
3	مصرف اسيا العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل	BAIB	13	59
4	مصرف الطيف الاسلامي للاستثمار والتمويل	MTAI	12	54
5	مصرف ايلاف الاسلامي	BELF	15	68
6	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية	BKUI	13	59
7	المصرف الدولي الاسلامي	BINT	14	63
8	مصرف العطاء الاسلامي للاستثمار والتمويل	BLAD	13	59
9	مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل	BMUI	14	63
10	مصرف زين العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل	BZII	14	63
11	مصرف نور العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل	BINI	15	68

المصدر : من اعداد الباحث

يلاحظ من الجدول (5) اعلاه ان درجات الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية وفق البنود التي حددها البحث هي بالمستوى المتوسط اذ يلاحظ ان اغلب المصارف تفصح عن المعلومات نفسها وان البنود المختلفة قليلة جداً بينها حيث تراوحت درجة الافصاح ما بين (54 % الى 68 %) كما هو مبين في الشكل ادناه :

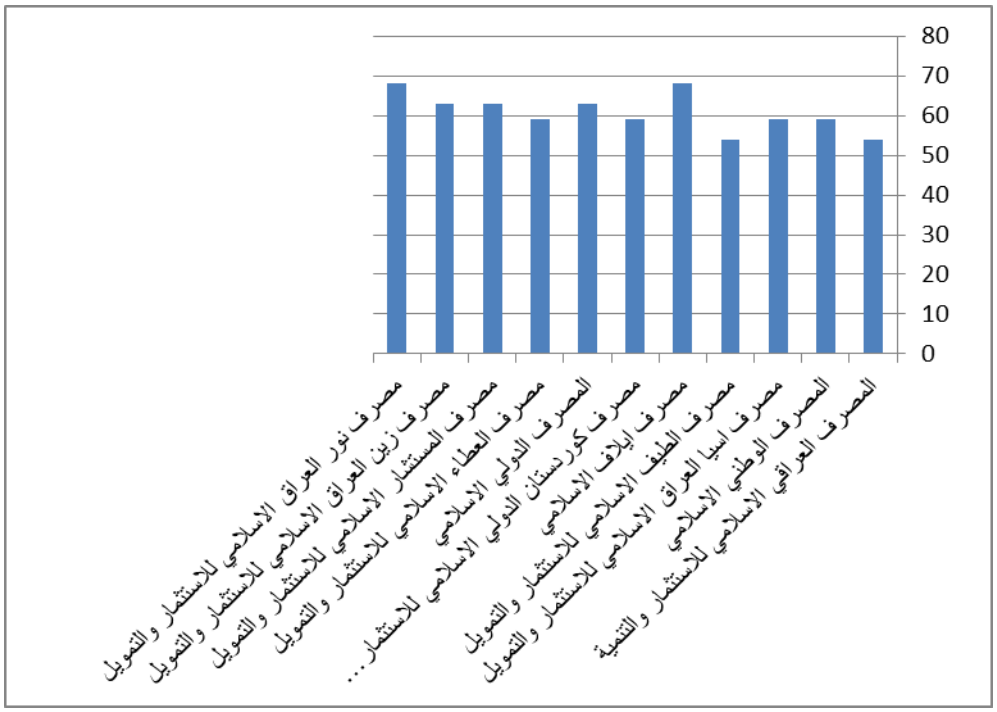

الشكل (1) درجة الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية في المصارف عينة البحث

المصدر : من اعداد الباحث

ومن هنا يتبن لنا ان المصارف الاسلامية العراقية لا تبذل جهداً في تعزيز الافصاح الشرعي بشكل اختياري وانها لا تسعى للمنافسة على صعيد الافصاح عن المعلومات حيث تبقى كثير من المعلومات المتعلقة بالجانب الشرعي غير مفصح عنها للجمهور .

ويقترح الباحث ان يكون هناك الزام قانوني او تنظيمي بالافصاح عن البنود الشرعية في التقارير المالية للمصارف الاسلامية العراقية وان يتم دراسة تخصيص نموذج يتضمن اهم البنود التي توفر معلومات تساعد متخذي القرارات لاتخاذ القرارات المناسبة كما في الجدول (3) ويمكن اضافة بنود اخرى يمكن ان تكون مفيدة لمتخذي القرارات للافصاح عنها.

الاستنتاجات :

تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات أهمها ما يلي :

1- ان اللوائح التنظيمية التي تنظم الافصاح في المصارف الاسلامية ما زالت لم تصل الى مستوى عال من الكفاءة في تحسين الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية.

2- ان المصارف الاسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لم تسع الى تحسن جودة وكفاءة الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية والامور الاخرى المتعلقة بها وذلك بسبب الالتزام بالحد الادنى من الافصاح.

3- ان مستوى الافصاح الشرعي في المصارف الاسلامية يتراوح بين 54% و 68% وهذا يعد مستوى متوسطاً .

4- تتبع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية نمط ثابت في الافصاح في التقارير المالية من سنة لأخرى .

5- يوجد ضعف كبير في الجانب التثقيفي فيما يخص الافصاح الشرعي في المصارف الاسلامية سواء على المستوى الاكاديمي او المستوى التنفيذي و التنظيمي.

6- يتأثر مستوى الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية بعدد من العوامل **منها : حجم الشركة** و **حجم مجلس الادارة** و **الرافعة المالية والاداء المالي** و**ملكية الحكومة** و **الاداء الاجتماعي** و **نوع القطاع والبيئة المحيطة** و **تكوين مجلس الادارة** و **السمات والخصائص الداخلية** للشركة.

التوصيات :

يوصي هذا البحث بعدد من التوصيات أهمها :

1- التركيز على الافصاح الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية من خلال التثقيف لهذا المفهوم واصدار اللوائح التنظيمية التي تدعو لذلك.

2- تشجيع المصارف الاسلامية على زيادة الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية في التقارير المالية السنوية واصدار تصنيف للمصارف الاسلامية يعتمد على مستوى الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية .

3- زيادة الاهتمام الاكاديمي في مجال الافصاح الشرعي في المصارف و المؤسسات المالية الاسلامية.

4- مكافأة وتشجيع المصارف التي تحسن وتزيد من الافصاح عن البنود و الضوابط الشرعية .

5- القيام بالبحوث الدراسات للوقوف على الجوانب المختلفة للافصاح الشرعي في البيئة العراقية ومعرفة اهم الامور المتعلقة بها والتي تؤثر وتتأثر بمستوى الافصاح الشرعي.

المصادر :

1- شـــاهين ، لونا و الحديدي أشرف ،. (2017). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية .*مجلة البحوث المالية والتجارية*)*18*, العدد الأول–الجزء الأول).

2- الشباني ، حوراء كاظم جاري ، "دور المصارف الاسلامية في تنشيط سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2004–2018) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة القادسية ، 2021 .

3- الصاعدي ، عبد الله بن منصور ، والسويد ، أثير بنت ابراهيم ، " مدى التزام المصارف المدرجة في سو ق المال السعودي بمتطلبات العرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة الإسلامية في التقارير المالية السنوية: دراسة تطبيقية" ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي، م 36 ع3 ، 2023

4- Ahmed Haji, A. and Anum Mohd Ghazali, N. (2013), "The quality and determinants of voluntary disclosures in annual reports of Shari'ah compliant companies in Malaysia", Humanomics, Vol. 29 No. 1

5- Albarrak, H., & El-Halaby, S. (2019). AAOIFI governance standards: Sharia disclosure and financial performance for Islamic banks. *Journal of governance & regulation*, (8, Iss. 1), 19-37.

6- Albarrak, H., & ElHalaby, S. (2019). AAOIFI governance standards: Sharia disclosure and financial performance for Islamic banks. Journal of Governance & Regulation, 8(1),

7- Al-Sartawi, A. M. M. (2020). Shariah disclosure and the performance of Islamic financial institutions. *Asian Journal of Business and Accounting*, *13*(1).

8- Bader Al-Shammari, (2013),"An investigation of voluntary disclosure by Kuwaiti Shariah-compliant companies", Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 29

9- Ben Abdallah, M., & Bahloul, S. (2021). Disclosure, Shariah governance and financial performance in Islamic banks. *Asian Journal of Economics and Banking*, *5*(3),

10- FASB, (2010), " statement of financial accounting concept no. 8 : conceptual framework for financial reporting".

11- Tabash, M. (2019), "An empirical investigation on the relation between disclosure and financial performance of Islamic banks in the United Arab Emirates", Journal of Asian Finance Economics and Business, Vol. 6 No. 4, pp. 27-35, doi: 10.13106/jafeb.2019.vol6.no4.27.

12- Toseef Azid, Ali A. Alnodel, (2018) "Determinants of Shari'ah governance disclosure in financial institutions: Evidence from Saudi Arabia", International Journal of Ethics and Systems